موازنة بين منهج المحدثين والمؤرخين في مرويات السيرة

أحمد حمدي محمد سلام

جامعة الأزهر

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده، لا شريك له، ولي المتقين الصابرين، وأشهد أن سيدنا محمدًا عبد الله ورسوله، سيد الأولين والآخرين، وحبيب رب العالمين.

اللهم صل على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آل سيدنا محمد، كما صليت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم، وبارك على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آل سيدنا محمد، كما باركت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم، إنك حميد مجيد.

أما بعد

فإن السيرة النبوية المباركة علم من علوم الحديث الشريف، وجزء أصيل من مكوناته، فالسنة عند المحدثين هي: (ما أُثِرَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلْقِيَّة أو خُلُقِيَّة أو سيرة، سواء كان قبل البعثة أو بعدها). لذا كانت أحداث السيرة النبوية حاضرة في تصانيف المحدثين بتفاصيلها، سواء سرد أحداثها أو ما يُستنبط من هذه الاحداث من عقائد، أو أحكام، أو أخلاق.

وربما أفرد المحدثون أبواب السيرة بتصانيف مستقلة، وفي كل هذا يروونها وفق ضوابطهم في التثبت، يُراعون أصول الرواية التي انفردوا بتأصيلها، وأصبحت مفخرة للأمة بين الأمم في توثيق علوم دينها.

كما أن السيرة هي أشرف مرحلة تاريخية مرت على البشرية، لذا لم تغب عن أقلام المؤرخين، فقد دونوا أحداثها وفق مناهجهم في التأليف، وبما أن المدارس التاريخية في التصنيف متعددة، فقد تعددت مناهج كتابة المؤرخين للسيرة، وتتفق هذه المدارس في بعض السمات، من أهمها التساهل، وعدم الالتزام

بقواعد وأصول يلتزم بها المؤرخ في قبول الخبر، وإنما ركزوا على الجمع والاستيعاب، وإكمال صورة الحدث، بخلاف المنهج الحديثي الذي يقوم على التثبت.

وهذا هو لبُّ هذا البحث الذي سميته: "موازنة بين منهج المحدثين، ومنهج المؤرخين في مرويات السيرة"، وعرضت فيه بالتحليل لظاهرة في غاية الأهمية، وهي ظاهرة كثرة الضعف في أسانيد السيرة، وتحليل أسبابها، وبيان مظاهرها.

وقسمت البحث إلى ثلاثة مباحث:

أولًا: ملامح المنهج الحديثي في رواية السيرة الشريفة.

ثانيًا: ملامح المنهج التاريخي في رواية السيرة.

ثالثًا: أهمية تطبيق قواعد المحدثين على مرويات السيرة، ومنهج العلماء في تطبيق قواعد التحديث على رواية السيرة.

أولًا: ملامح المنهج الحديثي في رواية السيرة الشريفة.

اختلفت مناهج المحدثين في التعامل مع روايات السيرة حسب موضوع الرواية؛ فإن تعلقت بأصل من أصول الدين، أو أفادت حكمًا شرعيًا، فمَثَلُها عندهم مثل رواية السنن تمامًا بتمام: في التحري، والبحث عن عدالة الرواة وضبطهم، واتصال الإسناد، وانتفاء الشذوذ والعلة.

وذلك لأن السيرة عند المحدثين جزء لا يتجزأ من السنة؛ فالسنة في اصطلاح المُحَدِّثِينَ: ما أُثِرَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلْقِيَّة أو خُلُقِيَّة أو سيرة، سواء كان قبل البعثة أو بعدها(.

ولذلك أفرد المحدثون السيرة النبوية بالتأليف كما فعل عروة بن الزبير، وأبان بن عثمان، وشرحبيل ابن سعد، وابن إسحاق، وموسى بن عقبة، وغيرهم.

وقد يُفردون لها أبوابًا من كتب السنة، كأبواب المغازي والسير، والجهاد، والمناقب، وفضائل الصحابة ﷺ، ونحو ذلك.

وقد تكون أحاديث السيرة مبثوثة في كتب السنة غير المرتبة على الأبواب، كالمسانيد، والمعاجم، والمشيخات.

ويظهر كون السيرة جزءاً من السنة الشريفة عند المحدثين جليًا في اسم أعظم كتب السنة، وهو كتاب الإمام البخاري رحمه الله تعالى، فقد سمَّاه "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه".

ويقول الإمام الرامهرمزي ت 360 هـــ عن أهل الحديث، وما دونوه من سيرة سيدنا رسول الله ﷺ: (أثبتوا ما عَظَّمَهُ اللَّهُ ﷻ بِهِ مِنْ شَأْنِ الرَّسُولِ ﷺ، فَنَقَلُوا شَرَائِعَهُ، وَدَوَّنُوا مَشَاهِدَهُ، وَصَنَّفُوا أَعْلَامَهُ وَدَلَائِلَهُ، وَحَقَّقُوا مَنَاقِبَ عِتْرَتِهِ، وَمَآثِرَ آبَائِهِ وَعَشِيرَتِهِ، وَجَاؤُوا بِسِيَرِ الْأَنْبِيَاءِ، وَمَقَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ، وَأَخْبَارِ الشُّهَدَاءِ وَالصِّدِّيقِينَ، وَعَبَّرُوا عَنْ جَمِيعِ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ، فِي سَفَرِهِ وَحَضَرِهِ، وَظَعْنِهِ وَإِقَامَتِهِ، وَسَائِرِ أَحْوَالِهِ، مِنْ مَنَامٍ وَيَقَظَةٍ، وَإِشَارَةٍ وَتَصْرِيحٍ، وَصَمْتٍ وَنُطْقٍ، وَنُهُوضٍ وَقُعُودٍ، وَمَأْكَلٍ وَمَشْرَبٍ وَمَلْبَسٍ وَمَرْكَبٍ، وَمَا كَانَ سَبِيلُهُ فِي حَالِ الرِّضَا وَالسُّخْطِ، وَالْإِنْكَارِ وَالْقَبُولِ، حَتَّى الْقُلَامَةَ مِنْ ظُفُرِهِ، مَا كَانَ يَصْنَعُ بِهَا، وَالنُّخَاعَةَ مِنْ فِيهِ أَيْنَ كَانَتْ وِجْهَتُهَا، وَمَا كَانَ يَقُولُهُ عِنْدَ كُلِّ فِعْلٍ يُحْدِثُهُ وَيَفْعَلُهُ عِنْدَ كُلِّ مَوْقِفٍ وَمَشْهَدٍ يَشْهَدُهُ، تَعْظِيمًا لَهُ ﷺ، وَمَعْرِفَةً بِأَقْدَارِ مَا ذُكِرَ عَنْهُ وَأُسْنِدَ إِلَيْهِ).

وقال الإمام الحاكم مُبينًا أن السيرة النبوية جزءٌ من علوم الحديث: (ذِكْرُ النَّوْعِ الثَّامِنِ وَالْأَرْبَعِينَ مِنْ عُلُومِ الْحَدِيثِ هَذَا النَّوْعُ مِنْ هَذِهِ الْعُلُومِ مَعْرِفَةُ مَغَازِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَسَرَايَاهُ وَبُعُوثِهِ وَكُتُبِهِ إِلَى مُلُوكِ الْمُشْرِكِينَ، وَمَا يَصِحُّ مِنْ ذَلِكَ، وَمَا يَشِذُّ وَمَا أَبْلَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي تِلْكَ الْحُرُوبِ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَمَنْ ثَبَتَ، وَمَنْ هَرَبَ، وَمَنْ جَبُنَ عَنِ الْقِتَالِ، وَمَنْ كَرَّ، وَمَنْ تَدَيَّنَ بِنُصْرَتِهِ ﷺ، وَمَنْ نَافَقَ، وَكَيْفَ قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْغَنَائِمَ، وَمَنْ زَادَ، وَمَنْ نَقَصَ، وَكَيْفَ جَعَلَ سَلَبَ الْقَتِيلِ بَيْنَ الِاثْنَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ، وَكَيْفَ أَقَامَ الْحُدُودَ فِي الْغُلُولِ، وَهَذِهِ أَنْوَاعٌ مِنَ الْعُلُومِ الَّتِي لَا يَسْتَغْنِي عَنْهَا عَالِمٌ).

وعليه فالإسناد متى صح في واقعة سيرة، وخلا المتن من النكارة كان حديثًا صحيحًا عند المحدثين، يحتجون به في العقائد، ويستنبطون منه الأحكام الفقهية إن دل على عقيدة أو حكم.

ومتى علِمنا أن السيرة جزء من السنة عند المحدثين، يمكننا استنباط أن منهج المحدثين في روايتها هو عين منهجهم في رواية السنة، وقد ذكر الدكتور أكرم ضياء العمري منهج المحدثين في رواية أخبار السيرة، فقال:

(وتمتاز كتابات المؤرخين مثل الواقدي، والبلاذري بالعناية بمراعاة ترتيب الأحداث ترتيبًا زمنيًا وموضوعيًا، في حين تظهر التجزئة للأحداث في كتابات المحدثين الذين التزموا بقواعد الرواية وتمييز الأسانيد عن بعضها، وربما قطَّعوا الرواية الواحدة فخرجوا بعضها في مكان وبقيتها في مكان آخر لموضوعات (تراجم) مؤلفاتهم، كما يظهر ذلك جلياً في قسم المغازي الذي كتبه الإمام البخاري ضمن صحيحه، ويظهر بصورة أخف في صحيح الإمام مسلم بسبب عنايته الخاصة بسرد المتون الطويلة وتحرير ألفاظها. لأنه أقل عناية من البخاري بتقطيع الرواية حسب تراجم كتابه).

ثم حلل الدكتور عبد الرزاق إسماعيل هرماس الكلام السابق، فذكر أن منهج المحدثين في رواية أخبار السيرة (يقوم على دعامات ثلاث رئيسية:

الأولى ـــ الالتزام بقواعد علوم الرواية.

الثانية ـــ تقطيع الأحاديث وتخريجها في أبواب مختلفة.

الثالثة ـــ رواية الأحاديث بالأسانيد).

الأولى: الالتزام بقواعد علوم الرواية:

يعني في الرواية، والاحتجاج كليهما، فإن كان المحدث اشترط الصحة في كتابه فلا يدخل فيه من أحاديث السيرة إلا الصحيح، كصنيع الإمام البخاري في كتاب الجهاد والسير، وكتاب المغازي، وإلا

فيروى الصحيح والضعيف، لكن لا يحتجون من أحاديث السيرة إلا بالصحيح، وهو: (مَا اتَّصل سَنَده بِرِوَايَة الْعدْل الضَّابِط عَن مثله، وَسلم عَن شذوذ وَعلة).

فإن خف ضبط الراوي، أو كان ضعيفًا يصلح للاعتضاد فهو الحسن بنوعيه لذاته، ولغيره، وهو حجة عندهم، وإن كان دون الصحيح في القوة.

قال الإمام النووي: (ثُمَّ الْحَسَنُ كَالصَّحِيحِ فِي الِاحْتِجَاجِ بِهِ وَإِنْ كَانَ دُونَهُ فِي الْقُوَّةِ؛ وَلِهَذَا أَدْرَجَتْهُ طَائِفَةٌ فِي نَوْعِ الصَّحِيحِ).

وقال الإمام السخاوي: (قَالَ الْخَطَّابِيُّ: (وَالْفُقَهَاءُ كُلُّهُمْ) وَهُوَ وَإِنْ عَبَّرَ بِعَامَّتِهِمْ، فَمُرَادُهُ كُلُّهُمْ (يَسْتَعْمِلُهُ) أَيْ: فِي الِاحْتِجَاجِ وَالْعَمَلِ فِي الْأَحْكَامِ وَغَيْرِهَا (وَالْعُلَمَاءُ) مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْأُصُولِيِّينَ (الْجُلُّ) أَيِ: الْمُعْظَمُ (مِنْهُمْ يَقْبَلُهُ) فِيهِمَا.

وَمِمَّنْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ مِنْ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ. وَالْمُعْتَمَدُ الْأَوَّلُ.

وَقَدْ قَالَ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ: وَهَذِهِ وَإِنْ كَانَتْ أَسَانِيدُ مُفْرَدَاتُهَا ضَعِيفَةٌ، فَمَجْمُوعُهَا يُقَوِّي بَعْضُهُ بَعْضًا، وَيَصِيرُ الْحَدِيثُ حَسَنًا وَيُحْتَجُّ بِهِ، وَسَبَقَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي تَقْوِيَةِ الْحَدِيثِ بِكَثْرَةِ الطُّرُقِ الضَّعِيفَةِ).

ومتى كانت رواية السيرة شديدة الضعف، بحيث يتقاعد الجابر عن جبرها، أو ضعيفة ولا شاهد لها فلا يحتجون بها، لأن هذا حكمهم في الاحتجاج بالحديث الضعيف، فلا يحتجون به، وإنما يرشدون إلى العمل به احتياطًا بشروط:

قال الإمام السيوطي: (لَمْ يَذْكُرِ ابْنُ الصَّلَاحِ وَالْمُصَنِّفُ هُنَا، وَفِي سَائِرِ كُتُبِهِ لِمَا ذُكِرَ سِوَى هَذَا الشَّرْطِ، وَهُوَ كَوْنُهُ فِي الْفَضَائِلِ وَنَحْوِهَا، وَذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ لَهُ ثَلَاثَةَ شُرُوطٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ الضَّعْفُ غَيْرَ شَدِيدٍ، فَيَخْرُجُ مَنِ انْفَرَدَ مِنَ الْكَذَّابِينَ وَالْمُتَّهَمِينَ بِالْكَذِبِ، وَمَنْ فَحُشَ غَلَطُهُ، نَقَلَ الْعَلَائِيُّ الِاتِّفَاقَ عَلَيْهِ.

الثَّانِي: أَنْ يَنْدَرِجَ تَحْتَ أَصْلٍ مَعْمُولٍ بِهِ.
الثَّالِثُ: أَنْ لَا يُعْتَقَدَ عِنْدَ الْعَمَلِ بِهِ ثُبُوتُهُ، بَلْ يُعْتَقَدُ الِاحْتِيَاطُ.
وَقَالَ: هَذَانِ ذَكَرَهُمَا ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ.
وَقِيلَ: لَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ مُطْلَقًا، قَالَهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ الْعَرَبِيِّ.
وَقِيلَ: يُعْمَلُ بِهِ مُطْلَقًا، وَتَقَدَّمَ عَزْوُ ذَلِكَ إِلَى أَبِي دَاوُدَ وَأَحْمَدَ، وَأَنَّهُمَا يَرَيَانِ ذَلِكَ أَقْوَى مِنْ رَأْيِ الرِّجَالِ.
وَعِبَارَةُ الزَّرْكَشِيِّ: وَالضَّعِيفُ مَرْدُودٌ مَا لَمْ يَقْتَضِ تَرْغِيبًا، أَوْ تَرْهِيبًا، أَوْ تَتَعَدَّدْ طُرُقُهُ، وَلَمْ يَكُنِ الْمُتَابِعُ مُنْحَطًّا عَنْهُ.
وَقِيلَ لَا يُقْبَلُ مُطْلَقًا.
وَقِيلَ: يُقْبَلُ إِنْ شَهِدَ لَهُ أَصْلٌ، وَانْدَرَجَ تَحْتَ عُمُومٍ. انْتَهَى.
وَيُعْمَلُ بِالضَّعِيفِ أَيْضًا فِي الْأَحْكَامِ، إِذَا كَانَ فِيهِ احْتِيَاطٌ).

أما إن لم تُفد رواية السيرة حكمًا شرعيًا، وإنما كانت في تصوير الأحداث، وتفاصيل الغزوات، وغيرها، فنرى جمهور المحدثين يتساهلون في روايتها وذكرها ما لا يتساهلون في النوع السابق.

قال الإمام النووي، والإمام السيوطي: ((وَيَجُوزُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِمُ التَّسَاهُلُ فِي الْأَسَانِيدِ) الضَّعِيفَةِ (وَرِوَايَةُ مَا سِوَى الْمَوْضُوعِ مِنَ الضَّعِيفِ وَالْعَمَلُ بِهِ مِنْ غَيْرِ بَيَانِ ضَعْفِهِ فِي غَيْرِ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى)، وَمَا يَجُوزُ وَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ، وَتَفْسِيرُ كَلَامِهِ، (وَالْأَحْكَامِ كَالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، وَ) غَيْرِهِمَا، وَذَلِكَ كَالْقَصَصِ وَفَضَائِلِ الْأَعْمَالِ وَالْمَوَاعِظِ، وَغَيْرِهَا (مِمَّا لَا تَعَلُّقَ لَهُ بِالْعَقَائِدِ وَالْأَحْكَامِ).

وَمَنْ نُقِلَ عَنْهُ ذَلِكَ: ابْنُ حَنْبَلٍ، وَابْنُ مَهْدِيٍّ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، قَالُوا: إِذَا رُوِّينَا فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ شَدَّدْنَا، وَإِذَا رُوِّينَا فِي الْفَضَائِلِ وَنَحْوِهَا تَسَاهَلْنَا).

الثانية: تقطيع الأحاديث وتخريجها في أبواب مختلفة:

كتب السنن لم تُعْنَ بسرد أحداث السيرة، كما هو الحال في كتب السير، فهذا ليس من شرطها، وإنما يضع المحدث نهجًا لنفسه في كتابه ويسير عليه، كالأئمة أصحاب الكتب الستة، المرتبة على الكتب والأبواب الفقهية، فقد يقطع الإمام الحديث ويأخذ منه ما يشهد لباب الترجمة، وهذا كثير في صحيح الإمام البخاري رحمه الله تعالى.

فقد أخرج حديث توبة كعب بن مالك ﷺ في كتاب الوصايا، باب إِذَا تَصَدَّقَ، أَوْ أَوْقَفَ بَعْضَ مَالِهِ، أَوْ بَعْضَ رَقِيقِهِ، أَوْ دَوَابِّهِ، فَهُوَ جَائِزٌ، لقول كعب بن مالك ﷺ: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ أَنْخَلِعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ، وَإِلَى رَسُولِهِ ﷺ).

ـــ وفي كتاب الجهاد، باب منْ أَرَادَ غَزْوَةً فَوَرَّى بِغَيْرِهَا، وَمَنْ أَحَبَّ الخُرُوجَ يَوْمَ الخَمِيسِ، مقتصراً على قول كعب ﷺ: «حِينَ تَخَلَّفَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُرِيدُ غَزْوَةً إِلَّا وَرَّى بِغَيْرِهَا».

ـــ وأخرجه في الكتاب والباب السابقين؛ مقتصراً على قول كعب ﷺ: «لَقَلَّمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْرُجُ، إِذَا خَرَجَ فِي سَفَرٍ إِلَّا يَوْمَ الخَمِيسِ».

ـــ وأخرجه في الكتاب والباب السابقين؛ مقتصراً على قول كعب ﷺ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ يَوْمَ الخَمِيسِ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ وَكَانَ يُحِبُّ أَنْ يَخْرُجَ يَوْمَ الخَمِيسِ».

ـــ وفي كتاب الجهاد، باب الصلاة إذا قدم من سفر، مقتصراً على قول كعب ﷺ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ، ضُحًى دَخَلَ المَسْجِدَ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ».

ـــ وفي كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ، مقتصراً على قول كعب ﷺ: "فَلَمَّا سَلَّمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَبْرُقُ وَجْهُهُ مِنَ السُّرُورِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سُرَّ اسْتَنَارَ وَجْهُهُ، حَتَّى كَأَنَّهُ قِطْعَةُ قَمَرٍ، وَكُنَّا نَعْرِفُ ذَلِكَ مِنْهُ ".

ـــ وفي كتاب مناقب الأنصار، باب وفود الأنصار إلى النبي ﷺ، ليخرج فيه لفظ شيخه ابن بُكير عن الليث: وَلَقَدْ «شَهِدْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةَ العَقَبَةِ، حِينَ تَوَاثَقْنَا عَلَى الإِسْلاَمِ، وَمَا أُحِبُّ أَنَّ لِي بِهَا مَشْهَدَ بَدْرٍ وَإِنْ كَانَتْ بَدْرٌ أَذْكَرَ فِي النَّاسِ مِنْهَا».

ـــ وفي كتاب المغازي، باب قصة غزوة بدر، واقتصر فيه على قول كعب ﷺ: لَمْ أَتَخَلَّفْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ غَزَاهَا إِلَّا فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، غَيْرَ أَنِّي تَخَلَّفْتُ عَنْ غَزْوَةِ بَدْرٍ، وَلَمْ يُعَاتَبْ أَحَدٌ تَخَلَّفَ عَنْهَا، إِنَّمَا «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُرِيدُ عِيرَ قُرَيْشٍ، حَتَّى جَمَعَ اللَّهُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ عَدُوِّهِمْ عَلَى غَيْرِ مِيعَادٍ».

ـــ وفي كتاب المغازي، وأفرد لها باباً باسمه، فقال: باب حديث كعب بن مالك ﷺ، وأخرجه بطوله.

ـــ وفي كتاب التفسير، سَيَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمۡ إِذَا ٱنقَلَبۡتُمۡ إِلَيۡهِمۡ لِتُعۡرِضُواْ عَنۡهُمۡۖ فَأَعۡرِضُواْ عَنۡهُمۡۖ إِنَّهُمۡ رِجۡسٞۖ وَمَأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ٩٥

[التوبة: ٩٥]، ليخرج فيه قول كعب ﷺ: " وَاللَّهِ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنْ نِعْمَةٍ بَعْدَ إِذْ هَدَانِي أَعْظَمَ مِنْ صِدْقِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنْ لاَ أَكُونَ كَذَبْتُهُ فَأَهْلِكَ كَمَا هَلَكَ الَّذِينَ كَذَبُوا حِينَ أُنْزِلَ الوَحْيُ:

ـــ وفي باب:

لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ ٱلۡعُسۡرَةِ مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡۚ إِنَّهُۥ بِهِمۡ رَءُوفٞ رَّحِيمٞ ١١٧

ّ [التوبة: ١١٧]، ليخرج فيه قول كعب ﷺ: إِنَّ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ أَنْخَلِعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمْسِكْ بَعْضَ مَالِكَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ».

ــ وفي باب [التوبة: ١١٩] ليخرج فيه قول كعب ﷺ: " فَوَ اللَّهِ مَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَبْلاَهُ اللَّهُ فِي صِدْقِ الحَدِيثِ أَحْسَنَ مِمَّا أَبْلاَنِي، مَا تَعَمَّدْتُ مُنْذُ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِي هَذَا كَذِبًا".

ــ وفي كتاب الاستئذان، باب مَنْ لَمْ يُسَلِّمْ عَلَى مَنِ اقْتَرَفَ ذَنْبًا، وَلَمْ يَرُدَّ سَلاَمَهُ، حَتَّى تَتَبَيَّنَ تَوْبَتُهُ، وَإِلَى مَتَى تَتَبَيَّنُ تَوْبَةُ العَاصِي، واقتصر فيه على قول كعب ﷺ: " يُحَدِّثُ حِينَ تَخَلَّفَ عَنْ تَبُوكَ، وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كَلاَمِنَا، وَآتِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأُسَلِّمُ عَلَيْهِ، فَأَقُولُ فِي نَفْسِي: هَلْ حَرَّكَ شَفَتَيْهِ بِرَدِّ السَّلاَمِ أَمْ لاَ؟ حَتَّى كَمَلَتْ خَمْسُونَ لَيْلَةً، وَآذَنَ النَّبِيُّ ﷺ بِتَوْبَةِ اللَّهِ عَلَيْنَا حِينَ صَلَّى الفَجْرَ ".

ــ وفي كتاب الأيمان والنذور، باب إِذَا أَهْدَى مَالَهُ عَلَى وَجْهِ النَّذْرِ وَالتَّوْبَةِ، واقتصر فيه على قول كعب ﷺ: إِنَّ مِنْ تَوْبَتِي أَنِّي أَنْخَلِعُ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ، فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ».

ــ وفي كتاب الأحكام، باب هَلْ لِلْإِمَامِ أَنْ يَمْنَعَ المُجْرِمِينَ وَأَهْلَ المَعْصِيَةِ مِنَ الكَلاَمِ مَعَهُ وَالزِّيَارَةِ وَنَحْوِهِ، واقتصر فيه على قول كعب ﷺ: «وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ المُسْلِمِينَ عَنْ كَلاَمِنَا، فَلَبِثْنَا عَلَى ذَلِكَ خَمْسِينَ لَيْلَةً، وَآذَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِتَوْبَةِ اللَّهِ عَلَيْنَا».

وقد يفرد الإمام بابًا كاملًا لمرويات غزوة من الغزوات، كما في الصحيحين، وغيرهما، غير أن منهجهم في تخريج هذه الأحاديث يختلف عن منهج المؤرخين، فلا يهتمون بتخريج تفاصيل الغزوة، ولا يبالون بإعطاء الصورة الكاملة عن أحداثها، وإنما يُخرِّجون ما يتفق مع شروط كتبهم من حيث الصحة، ومن حيث الموضوع، بمعنى أنهم يخرجون من أحاديث الغزوة ما يتعلق بالأحكام الفقهية، ومناقب سيدنا

رسول الله ﷺ، ومناقب الصحابة ﷺ، والتفسير، وأسباب النزول، والرقاق، فيكون تخريجهم لأحداث القصة أقرب للتخريج الموضوعي منه إلى التخريج التحليلي الذي يهتم بتفاصيل الغزوة.

الثالثة: رواية الأحاديث بالأسانيد:

والغاية العظمى من سرد المحدثين لأحاديث السيرة بأسانيدها هو تمحيص الثابت من غيره، إما بنص الإمام على درجة الحديث بعد روايته، أو يكتفي بذكر الإسناد تاركًا للقارئ النظرَ فيه، فيَخْرُج بذلك من عهدة الكذب والتقوُّل على سيدنا رسول الله ﷺ لأن من أسند لك فقد أحالك.

وهذا المنهج لم يلتزمه المؤرخون كما سيأتي، فقد يذكرون الرواية بدون إسناد، وقد يذكرون لها إسنادًا غاية في الضعف، وقد يلفقون الإسناد طلبًا للاختصار، ... وسيأتي بيان ذلك كله – إن شاء الله – عند الحديث عن منهجهم في الرواية.

وهذا التثبت من المحدثين جعل مرويات السيرة عندهم أقل من سائر السنن، وجعل مرويات المحدثين الذين صرفوا عنايتهم إلي السيرة قليلة، فقد قال ابن سعد في ترجمة موسى بن عقبة إمام المغازي: (وكان ثقة قليل الحديث).

ثانيًا: ملامح المنهج التاريخي في رواية السيرة:

من أوجه الخلاف بين المنهج الحديثي والمنهج التاريخي في تدوين السيرة أن المنهج الحديثي واحد، له قواعد واصطلاحات معروفة التزمها المحدثون، تنتهى بالمحدث إلى التثبت من صحة الخبر .

أما المنهج التاريخي فله عدة مدارس؛ حسب مشارب المؤرخين، وثقافاتهم، فمنهم من اقترب من المنهج الحديثي في طريقة تدوينه، ومنهم من ابتعد عنه، وقد قسمهم الدكتور عبد الرزاق هرماس إلى أربع مدارس، أذكرها، مع ذكر منهجها في تدوين السنة، وأثرها في تدوين السيرة المطهرة:

(أولًا: مدرسة القصاصين:

وهي تُعني بذكر قصص ما قبل الإسلام، المتصلة ببدء الخلق، وتاريخ الأنبياء، وأخبار الأمم المجاورة للحجاز، مثل: الفرس والروم، وبلاد اليمن، ومصر وغيرها. وقد طُعن في مادة هذه الأخبار من قِبَل المحدثين.

ثم ذكر من رواد هذه المدرسة وهب بن منبه).

غير أن الملاحظ على هذه المدرسة أن كل أخبارها مما يتعلق بالأمم السابقة، وتاريخ البلدان المجاورة، ومصادرها هي الكتب السابقة، وأخبار أهل الكتاب، ولا تعلق لها برواية السيرة في شيء صغير أو كبير. وما رووه في السيرة إضافة إلى أنه فُقد، ولا يوجد كبير شيء الآن، فهو أيضًا لم يختلط به شيء من علوم أهل الكتاب، فرائد هذه المدرسة وهب بن منبه الصنعاني الذماري، أخرج له الشيخان، وقال أبو زرعة، والعجلي، والنسائي، وابن حجر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: وَكَانَ عابدا فَاضلا قَرَأَ الْكتب.

فهو رجل محدث ثقة، أبعد ما يكون عن إدخال الكذب على سيرة رسول الله ﷺ، غير أن طول مرويات السيرة حَدا به إلى حذف أسانيده في تدوينها على طريقة المؤرخين.

قال الدكتور عبد الرزاق هرماس: (وإن لم نعثر على كتاب المغازي لوهب بن منبه بكامله، فما ورد في القطعة التي عثر عليها "بيكر"، والتي تتناول الموضوعات التالية: بيعة العقبة الكبرى، وحديث قريش في دار الندوة، والهجرة، ووصول النبي ﷺ المدينة، وغزوة بني خيثمة كاف لتوضيح منهجه الذي يقوم على حذف الأسانيد في الغالب، وقطع سرد الحوادث بذكر الشعر المنسوب للمشركين في الحوادث، كما هي عادة القصاص من العرب).

فهو إذن روى ما رواه من السيرة بإسناد على طريقة المحدثين، غير أن طبيعة مرويات السيرة ألجأه لحذف أسانيده.

والخلاصة أن هذه المدرسة لم تهتم بالسيرة قدر اهتمامها بأحداث الأزمان السابقة، والأمم السالفة، فهي وإن كانت مصادرها لا يُعتمد عليها، إلا أن موضوع بحثها غير متعلق بالسيرة النبوية، وعليه فلم تؤثر في تدوين السيرة النبوية سلبًا أو إيجابًا، ولا يمكن اعتبارها من مدارس المنهج التاريخي في تدوين السيرة.

ثانيًا: مدرسة الأخباريين:

ويقصد بالأخباريين الرواة الذين ينفلتون من ضوابط المحدثين، فيتوسعون في رواية أخبار وأحداث خارج هذه الضوابط، اعتمادًا على الرواية الشفهية عن شيوخ متضلعين في معرفة أنساب قبائلهم، وبالاعتماد كذلك على كتب تحتوي على كثير من الشعر والأنساب والأخبار.

ومن أبرز هؤلاء الأخباريين:

محمد بن السائب الكلبي ت 146 هـ، وعوانة بن الحكم ت 158هـ، وأبو مِخْنَف لوط بن يحيي بن سعيد بن مخنف الكوفي الشيعي الراوية النسابة ت 157هـ، وسيف بن عمر التميمي ت 180 هـ، وأبو اليقظان عامر بن حفص سحيم ت 190هـ، وهشام بن محمد بن السائب الكلبي ت 204 هـ، والهيثم بن عدي الثعلبي الكوفي أبو عبد الرحمن ت 206 هـ، ونصر بن مزاحم أبو الفضل التميمي الكوفي ت 212 هـ، وأبو الحسن علي بن محمد المدائني ت 225 هـ).

ـ ملاحظات على أئمة مدرسة الأخباريين، ومناهجهم:

1ـ محمد بن السائب الكلبي.

شيعي متهم بالكذب.

2ــ عوانة بن الحكم.

(قال الذهبي: أخباريٌ مشهور عراقيٌّ، يروي عَن طائفة من التابعين. عالم بالشعر وأيام الناس، وَقَلَّ أَنْ رَوَى حديثًا مسنَدًا، ولهذا لم يُذكر بجرح ولا تعديل، والظاهر أَنَّهُ صدوق. وقال ابن حجر: وقد روى، عَن عَبد الله بن المعتز عن الحسن بن عليل العنزي – عن عوانة بن الحكم – أنه كان عثمانيًا فكان يضع الأخبار لبني أمية. وقال ابن النديم: وله من الكتب كتاب التاريخ كتاب سيرة معاوية وبني أمية ويقال إن هذا الكتاب لمنجاب بن الحارث والصحيح أنه لعوانة).

وعن منهجه في تاريخه وحدود بحثه فيه يقول الدكتور حسين نصار:

(ولا تتناول المقتطفات الباقية من تاريخ عوانة شيئًا من حياة الرسول ﷺ، وإنما تبدأ ببيعة أبي بكر ﷺ، وتصف الردة، وفتح العراق، وفتح بلدان فارس المختلفة، مثل المدائن، وجلولا وهمذان، وواقعة الجمل، وحروب علي ومعاوية، والحسن ومعاوية وتاريخ العراق، وقتل الحسين، وثورة عبد الله بن الزبير، وتنتهي الأخبار بخروج ابن الأشعث، وقتل ابن القرية. ونرى عوانة في هذه المقتطفات لا يعنى بالأسانيد كثيراً، ويبحث عن المواد في كل مكان حتى ليأخذها من أقارب المشتركين في الحوادث، ويعنى كذلك بإيراد الأشعار).

3ــ أبو مِخْنَف لوط بن يحيي.

(قال يحيى بن معين: أبو مخنف ليس بثقة، وقال أبو حاتم: متروك الحديث. وقال الدارقطني: أخباري ضعيف. وقال ابن عَدِي: حدث بأخبار من تقدم من السلف الصالحين، ولاَ يبعد مِنْهُ أن يتناولهم، وَهو شيعي محترق صاحب أخبارهم، لا أعلم له من الأحاديث المسندة ما أذكره وإنما له من الأخبار المكروه الذي لا أستحب ذكره. وقال الذهبي: الرافضيُّ الأخباريُّ. وقال ابن حجر: أخباري تالف لا يوثق به).

4ــ سيف بن عمر التميمي.

(قال أبو حاتم: متروك الحديث، يشبه حديثه حديث الواقدي. وقال يحيي بن معين: فلس خير منه. وقال ابن نمير، وابن حبان: أتهم بالزندقة، وزاد ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات. وروى عنه ابن عدي أنه قَال: كنتُ عند سعد الإسكاف فجاء ابنه يبكي فقال ما لك قَالَ ضربني المعلم قَالَ أما لأخزينهم الْيَوْمَ. حَدَّثني عِكرمَة، عنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَال: قَال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ معلمو صبيانكم أشراركم أقلهم رحمة لليتيم وَأَغْلَظُهُمْ عَلَى الْمِسْكِينَ. قَالَ الشيخ: وهذا حديث منكر موضوع...، فأرى وَاللَّه أعلم أن البلاء من جهته. وقال الذهبي: صَاحِبُ كِتَابِ " الْفُتُوحِ "، وَكِتَابُ " الرِّدَّةِ "، وَغَيْرُ ذَلِكَ).

5ــ أبو اليقظان عامر بن حفص سحيم.

(قال ابن النديم: كان عالما بالأخبار والأنساب والمآثر والمثالب ثقة فيما يرويه).

و لم أجد له ترجمة في كتب الجرح والتعديل المعتمدة، مما يدل على أنه لم تكن له عناية بالرواية.

6ــ هشام بن محمد بن السائب الكلبي.

رافضي متروك.

7ــ الهيثم بن عدي.

متروك الحديث.

8ــ نصر بن مزاحم.

رافضي متروك.

وقال ابن النديم: (له من الكتب كتاب الغارات كتاب صفين كتاب الجمل كتاب مقتل حجر بن عدي كتاب مقتل الحسين بن علي عليهما السلام.)

9ـ علي بن محمد المدائني.

(قال يحيى بن معين: ثقة ثقة ثقة. وقال الطبري: كان عالما بأيام الناس، وأخبار العرب، وأنسابهم، عالما بالفتوى، والمغازي، ورواية الشعر، صدوقًا فِي ذلك. وقال ابن عدي: ليس بالقوي في الحديث وهو صاحب الأخبار قل ما له من الروايات المسندة).

وبعد، فبعد العرض السابق لأئمة مدرسة الأخباريين يتبين أن جمهورهم من الروافض المتهمين في رواية الحديث، ومنهم من اتُهم بالزندقة، وحتى من وثق الأئمة في مروياتهم التاريخية كالمدائني لا عناية له برواية الحديث كما قال ابن عدي.

كما يتبين من مصنفاتهم، أنهم على العكس من مدرسة القصاصين السابقة التي عنت بأحداث ما قبل الإسلام، والأمم السابقة، فقد عنى هؤلاء بأحداث ما بعد زمن النبوة المباركة، والتي لا تدخل في شرط مرويات السيرة، كالخلافة وأمور البيعة، والفتن، والفتوحات، ولعل توجههم الشيعي الغالي هو الحادي بهم إلى هذا المنحى، وهو يُفسر أيضًا سبب كثرة الروايات الباطلة والتشوهات التاريخية التي دخلت على فترة الفتنة بين الصحابة ﷺ.

والخلاصة أن هذه المدرسة هي الأخرى لا جهود لها تُذكر في تدوين السيرة، ولم يتأثر تدوين السيرة النبوية بتهمة علمائها، وعدم ثقة جُلِّهم، والله ﷻ أعلم.

ثالثًا: مدرسة أهل السيرة والتاريخ:

يجمع أصحاب مدرسة السيرة والتاريخ بين خصائص المدارس كلها، بما فيها مدرسة القصاصين والأخباريين، ويتميزون بميل كبير لمنهج أهل الحديث.

لقد أفاد أصحاب مدرسة السيرة و التاريخ من مناهج المحدثين بالتزامهم أحياناً سرد الأسانيد، دون اشتراط للصحة، وكان هاجسهم الأكبر إكمال صورة الواقعة بمناهج أخرى، قد لا يحبذها أهل الحديث، و بجهودهم أمكن للسيرة أن تصبح علماً مستقلاً، ومكّن للتاريخ الإسلامي أن يتطور ويعلو بنيانه).

ومن أئمة هذه المدرسة: محمد بن إسحاق بن يسار، والواقدي، وخليفة بن خياط العصفري، ومحمد بن جرير الطبري.

وابن إسحاق محدث كبير، ومن أئمة السير، صدوق في الحديث، إمام ثقة في السير.

والواقدي محدث متروك الحديث، يُحتاج إليه في المغازي.

وخليفة بن خياط العصفري شباب ت 240 هـ:

(قال أبو حاتم: لا أحدث عنه، هو غير قوي. وذكره ابن حبان في كتاب الثقات، وقال: كَانَ متقنا عَالما بأيام النَّاس وأنسابهم. وقال ابن عديّ: هو مستقيم الحديث، صدوق، من متيقّظي الرُّواة. وقال الذهبي في التاريخ: كان حافظًا نسّابة إخباريًا عالمًا بأيّام النّاس. صَنَّفَ " التاريخ " و" الطبقات "، وغير ذلك. وروى الكثير. عَنْهُ: البخاري في " صحيحه " سبعة أحاديث أو أكثر. وقال مُطَيَّن: مات سنة أربعين. وقال في السير: وكان صدوقا، نسابة، عالما بالسير والأيام والرجال. لينه بعضهم بلا حجة. وقال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ وكان أخباريًا علامة). فالخلاصة أنه صدوق أخباري.

والإمام الطبري ت 310 هـــ، هو الذي لا يُسأل عنه:

(فقد قال الإمام الخطيب: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب: كان أحد أئمة العلماء، يحكم بقوله، ويرجع إلى رأيه لمعرفته وفضله، وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، فكان حافظا لكتاب الله، عارفًا بالقراءات، بصيرًا بالمعاني، فقيهًا في أحكام القرآن، عالمًا بالسنن وطرقها، صحيحها وسقيمها، وناسخها ومنسوخها، عارفًا بأقوال الصحابة والتابعين، عارفًا بأيام الناس وأخبارهم، وله الكتاب المشهور في أخبار الأمم وتاريخهم) وله كتاب (التفسير) لم يصنف مثله، وكتاب سماه (تهذيب الآثار) لم أر سواه في معناه، لكن لم يتمه، وله في أصول الفقه وفروعه كتب كثيرة من أقاويل الفقهاء، وتفرد بمسائل حفظت عنه.

وقال **الإمام الذهبي: الإمام، العلم، المجتهد،** عالم العصر، أبو جعفر الطبري، صاحب التصانيف البديعة، من أهل آمل طبرستان.

مولده: سنة أربع وعشرين ومائتين، وطلب العلم بعد الأربعين ومائتين وأكثر الترحال، ولقي نبلاء الرجال، وكان من أفراد الدهر علما، وذكاء، وكثرة تصانيف. قل أن ترى العيون مثله. وكان من كبار أئمة الاجتهاد. كان ثقة، صادقًا، حافظًا، رأسًا في التفسير، إمامًا في الفقه، والإجماع والاختلاف، علامة في التاريخ وأيام الناس، عارفًا بالقراءات وباللغة، وغير ذلك).

والملاحظ أن أهل هذه المدرسة جميعهم من المحدثين، وغالبهم ثقات، يُحتج بهم في الحديث، فنجد تأثرهم بالمنهج الحديثي واضح في كتاباتهم، إلى جانب نزعتهم التأريخية التي تسوقهم لسرد الأحداث بشكل قصصي متكامل الصورة.

قال الدكتور أكرم ضياء العمري: (وبعض المؤلفين جمع بين صفتي المحدث والمؤرخ، مثل محمد بن إسحاق، وخليفة بن خياط، ويعقوب بن سفيان، ومحمد بن جرير الطبري، وهؤلاء أفادوا من منهج

المحدثين بالتزام سرد الأسانيد، ومحاولة إكمال صورة الحادث عن طريق جمع الأسانيد أحيانًا أو سرد الروايات التي تشكل وحدة موضوعية تحت عناوين دالَّة).

وإذا كان غالبية أئمة هذه المدرسة من ثقات المحدثين يتبادر إلى الذهب سؤال منطقي،

ما أسباب ضعف أسانيد كثير من مرويات السيرة إذا كان حملة لوائها من ثقات المحدثين الذين يعرفون ضوابط الرواية؟

حتى أصبح ضعف أسانيد السيرة من المعلوم المشتهر بين العلماء، قال الإمام أحمد: " ثَلَاثَةُ كُتُبٍ لَيْسَ لَهَا أُصُولٌ: الْمَغَازِي وَالْمَلَاحِمُ وَالتَّفْسِيرُ ".

والحق أن ضعف أسانيد السيرة والمغازي يعود إلى أسباب، منها:

1ــ الكلام في عدالة بعض المصنفين في السيرة.

فقد روى الإمام الخطيب قول الإمام أحمد السابق ثم قال: (وَهَذَا الْكَلَامُ مَحْمُولٌ عَلَى وَجْهٍ وَهُوَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ كُتُبٌ مَخْصُوصَةٌ فِي هَذِهِ الْمَعَانِي الثَّلَاثَةِ غَيْرُ مُعْتَمِدٍ عَلَيْهَا وَلَا مَوْثُوقٍ بِصِحَّتِهَا لِسُوءِ أَحْوَالِ مُصَنِّفِيهَا وَعَدَمِ عَدَالَةِ نَاقِلِيهَا وَزِيَادَاتِ الْقُصَّاصِ فِيهَا. فَأَمَّا كُتُبُ الْمَلَاحِمِ فَجَمِيعُهَا بِهَذِهِ الصِّفَةِ وَلَيْسَ يَصِحُّ فِي ذِكْرِ الْمَلَاحِمِ الْمُرْتَقَبَةِ وَالْفِتَنِ الْمُنْتَظَرَةِ غَيْرُ أَحَادِيثَ يَسِيرَةٍ اتَّصَلَتْ أَسَانِيدُهَا إِلَى الرَّسُولِ ﷺ مِنْ وُجُوهٍ مَرْضِيَّةٍ وَطُرُقٍ وَاضِحَةٍ جَلِيَّةٍ... وَأَمَّا الْمَغَازِي فَمِنَ الْمُشْتَهِرِينَ بِتَصْنِيفِهَا وَصَرْفِ الْعِنَايَةِ إِلَيْهَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمُطَّلِبِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الْوَاقِدِيُّ فَأَمَّا ابْنُ إِسْحَاقَ فَقَدْ تَقَدَّمَتْ مِنَّا الْحِكَايَةُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أَخْبَارَهُمْ وَيُضَمِّنُهَا كُتُبَهُ وَرُوِيَ عَنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ كَانَ يَدْفَعُ إِلَى شُعَرَاءِ وَقْتِهِ أَخْبَارَ الْمَغَازِي، وَيَسْأَلُهُمْ أَنْ يَقُولُوا فِيهَا الْأَشْعَارَ لِيُلْحِقَهَا بِهَا... وَأَمَّا الْوَاقِدِيُّ فَسُوءُ ثَنَاءِ الْمُحَدِّثِينَ عَلَيْهِ مُسْتَفِيضٌ وَكَلَامُ أَئِمَّتِهِمْ فِيهِ طَوِيلٌ عَرِيضٌ).

قلت: أما ما وُجه لابن إسحاق فقد رد عليه العلماء؛ قال شيخنا الدكتور أحمد معبد عبد الكريم مجيباً على التهمة بذلك:

(بالنسبة للأشعار التي وصفت بأنها مصنوعة، قد راجعت نماذج منها فوجدت ابن إسحاق يوردها بطريقة تدل على عدم جزمه بثبوتها، ويُلقي عهدتها على المأخوذة عنه، وبالتالي لا يلحقه بذلك عيب ولا فضيحة كما قيل، فمثلًا عند ذكره لسبب غضب تُبَّع، ملك اليمن على أهل المدينة المنورة وعزمه على قتالهم، وشعره في ذلك، استهل ابن إسحاق ذلك بقوله: وهذا الحي من الأنصار يزعمون ... وساق السبب وأتبعه بشعر لتُبع، وقد ذكر ابن هشام أن هذا الشعر مصنوع، ولذلك حذفه في تهذيبه للسيرة وأبقى بيتًا واحدًا منه فقط... وذلك يدل على تحريه ونقده، وأمانته في الرواية، لا على فضيحة أو كذب)، وأما الطعن في الواقدي فمُسلَّم في الحديث، غير أن تبحره في علم المغازي جعل العلماء يقبلون منه – على حذر – ما وافقه عليه غيره، وهذا يعني أنه ضعيف عندهم ابتداءً.

2ـــ تلفيق الأسانيد.

وهو سوق أكثر من حديث، أو أثر في مساق واحد، بأن يذكر أكثر من إسناد، ثم يذكر متنًا واحدًا، وهو مقبول عند المحدثين بشرط أن تصح الأسانيد التي ذكرها في ميزان قواعد التحديث؛ لأنه (ما من شيءٍ من ذلك الحديث إلا وهو في الحُكم كأنه رواه عن أحد الرجلين على الإبهام، حتى إذا كان أحدُهما مجروحًا لم يجز الاحتجاجُ بشيءٍ من ذلك الحديث. وغيرُ جائزٍ لأحد بعد اختلاط ذلك، أن يُسقطَ ذِكْرَ أحدِ الراويين ويروي الحديثَ عن الآخرِ وحدَه، بل يجب ذكرُهما جميعًا مقرونًا بالإفصاح بأن بعضَه عن أحدهما، وبعضه عن الآخر. والله أعلم).

وقد كثر التلفيق في مرويات السيرة، خاصة عند الواقدي؛ لداعي الاختصار، فقد روى الخطيب بسنده: (قَالَ: قَالَ إبراهيم الحربي: وَسَمِعْتُ الْمُسَيَّبِي، يَقُولُ: قُلْنَا للواقدي: هذا الذي تَجْمَع الرجال، تَقُولُ:

حَدَّثَنَا فلان وفلان وجِئْت بمتنٍ واحدٍ، لو حَدَّثْتَنَا بحديث كل رجلٍ على حدة. قَالَ: يَطُولُ. فَقُلْنَا له: قد رَضِينَا. قَالَ: فَغَابَ عنَّا جُمُعة، ثمَّ جَاءَنَا بغزوة أحد عشرين جلدًا، وفي حديث البَرْمَكي: مائة جلدٍ، فَقُلْنَا له: رُدَّنَا إلى الأمر الأول).

وقد يصلح التلفيق في مرويات السنة، فتجد الطرق كلها صحيحة، فكيفما دار المتن دار على ثقة، أما مرويات السيرة فقل أن تجد إسنادًا سالمًا، فإذا جمع الراوي تلك الأسانيد والغالب أن في أحدها أو أكثرها ضعيف أو متروك انسحب حكمه على باقي الطرق؛ لعدم القدرة على تمييز متن الثقة من غيره. وهذا هو سبب إنكار الإمام أحمد على الواقدي تلفيقه، فقد سُئل إبراهيم الحربي عما أنكره أحمد بن حنبل على الواقدي، فذكر أن مما أنكره عليه جمعه الأسانيد، ومجيئه بالمتن واحدًا.

وقَالَ إبراهيم الحربي: سمعت أحمد، وذكر الواقدي، فقال ليس أنكر عليه شيئا، إلا جمعه الأسانيد، ومجيئه بمتن واحد على سياقة واحدة عن جماعة ربما اختلفوا.

3ــ الاختلاف البَيِّن بين طبيعة علم السير والمغازي، وطرق تحصيله، وطبيعة علم السنة.

تقدم تعريف السنة، وأنها ما تعلق بسيدنا رسول الله ﷺ، وهي الطريق الذي شرع الله ﷻ به شرعه لخلقه، ولأهميتها هذه لم يقنع العلماء في ثبوتها إلا بما رواه ثقات العلماء عن مثلهم إلى منتهى السند.

وأن السير والمغازي، وإن كانت جزءًا من السنة إلا أنها على قسمين: قسم يرشد إلى عقيدة أو شريعة أو أخلاق أو مناقب فهذا لم يختلف في شيء عن باقي السنة المطهرة في طريقة تدوينه، وطلب الثقات له.

وقسم آخر يشرح ويفصل الجزئيات، وتفاصيل الغزوات، والوقائع، وليس فيه ذكر لعقائد أو شرائع أو أخلاق، وهذا الذي تساهل فيه العلماء.

وهذا التساهل كان في مظهرين:

المظهر الأول: طريقة تحصيله.

فلم يأخذوا جميعه من العلماء الثقات – لأنه لا يترتب عليه حكم شرعي – عندهم، وإنما أخذوا كثيراً منه ممن شاهدوا الواقعة أو من أبنائهم وقد يكون هؤلاء من المجاهيل في العلم، وإنما أُخذ ذلك عنهم لمعنى آخر.

روى الخطيب عن الواقدي قوله: (ما أَدْرَكْتُ رجلًا من أبناء الصحابة، وأبناء الشُّهداء ولا مولى لهم إلا سَأَلْتُهُ: هل سمعتَ أحدًا من أهلك يُخبِرُكَ عن مشهده وأين قُتِلَ؟ فإذا أَعْلَمَنِي مَضَيْتُ إلى الموضع فأُعَايِنُهُ، ولقد مضيتُ إلى المُرَيْسِيعِ فنظرتُ إليها، وما عَلِمْتُ غزاة إلا مَضَيْتُ إلى الموضع حتى أعاينه، أو نحو هذا الكلام).

وتقدم في ترجمة ابن إسحاق قول ابن حبان: (وَلم يكن يقْدَح فِيهِ مَالك من أجل الحَدِيث إِنَّمَا كَانَ يُنكر عَلَيْهِ تتبعه غزوات النَّبِيّ ﷺ عَنْ أَوْلَاد الْيَهُود الَّذين أَسْلمُوا وحفظوا قصَّة خَيْبَر وقُرَيْظَة وَالنضير وَمَا أشبهها من الْغَزَوَات عَن أسلافهم وَكَانَ ابن إِسْحَاق يتتبع هَذَا عَنْهُم ليعلم من غير أَن يحْتَج بهم وَكَانَ مَالك لَا يرى الرِّوَايَة إِلَّا عَنْ متقن صَدُوق فَاضل يحسن مَا يروي ويدري مَا يحدث).

ولهم في ذلك دافع ذكره الدكتور أكرم العمري، فقال: (نقل الخبر عن شاهد عيان مشارك بالحادثة، وهو منهج معتبر في الدراسات التاريخية المعاصرة، كما أنه معتبر في الدراسات الحديثية في القرون الهجرية الأولى، ونلحظ أن الإمام البخاري في صحيحه كثيراً ما يختار الرواية من طريق الصحابي المشارك بالحادثة، كما فعل في نقل قصة الإفك عن عائشة رضي الله عنها، وسبب نزول سورة المنافقين عن زيد ابن الأرقم، وسبب نزول سورة الجمعة عن جابر بن عبد الله الأنصاري، وقصة نزول سورة التحريم عن عائشة، إلى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة.

فشاهد العيان أدق رواية إذ تشترك الحواس العديدة من العين والسمع واللمس في ضبط الخبر ... وهذا أقوى من النقل بواسطة السمع فقط كما يحدث عندما يغيب عن الرواية شاهد العيان).

غير أن هذا المنهج معتبر عند المحدثين كما قال الدكتور أكرم، متى سَلِم الطريق إلى الصحابي الذي شهد الواقعة، وإلا فلم يستشهد الإمام البخاري بحديث ضعيف على حادثة معينة لمجرد أن الصحابي الذي جاء هذا الحديث من طريقه شهد الواقعة.

وعليه، فهذا الأخذ عن أبناء اليهود الذين أسلموا، وعن أبناء الصحابة، وأبناء الشُّهداء، ومواليهم، الذين لم يُعدوا من العلماء، و لم يعرف النقاد عدالتهم في دينهم، وضبطهم لمروياتهم، هو الذي فتح الباب على مصراعيه لدخول الضعف والاضطراب في مرويات المغازي؛ فقد نشأ عن ذلك:

أ ـــ كثرة المراسيل في مرويات السيرة.

فنهاية الإسناد في كثير من المرويات عند أبناء اليهود الذين أسلموا، وعن أبناء الصحابة، وأبناء الشُّهداء، ومواليهم، والمراسيل لا يحتج بها العلماء؛ لأن النفس لا تطمئن إلى أن الذي لم يُذكر في الإسناد صحابي.

ب ـــ كثرة الرواية عن المبهمين، والمجاهيل.

فسبب الإبهام الكثير في مرويات السيرة، قريب من أسباب التدليس، والتي منها: (إخفاء الضَّعف أو الجهالة فِي الإسْنَادِ. وأَحْيَانًا يَكُون الرَّاوي خَائِفًا عَلَى نَفْسِهِ مِن عَيبِ شَيْخِهِ، أو بِدْعَتِهِ).

وهذا كثير في سيرة ابن إسحاق، ومنها قوله:

(- حدثني بعض أهل العلم.

- بعض أهل عمر.

- بعض أهل عباس بن عبد الله.

- بعض أهل عامر بن عبد الله بن الزبير.

- رجال من قوم عاصم بن عمر بن قتادة.

- شيخ من قريظة.

- نفر من الأنصار.
- من لا أتهم.
- شيخ من الأنصار.
- رجل من أسلم.
- حُدثت.
- ذكر لي.
- بعض من يروي الحديث.
- عن فلان عن أشياخ من قومه).

ج ـــ كثرة الروايات الشاذة والمنكرة في السير والمغازي.

ووهم ومخالفة الثقات كابن إسحاق هو مصدر الشذوذ، وتفرد ومخالفة هؤلاء المجاهيل هو مصدر النكارة.

وأمثلة ذلك كثيرة، لا يتسع لها هذا البحث المختصر.

المظهر الثاني: ضعف رجاله.

فمن المعلوم أن من لم يقبله المحدثون في رواية السنن قد قبلوه في رواية السير والمغازي، ونقلوا عنه، وقد كثر ذلك في كلامهم، ولا أدل على ذلك من حال محمد بن عمر الواقدي، فقد تركوه في رواية السنن، فلم يخرج له أصحاب الكتب الستة شيئًا، بينما هو عندهم إمام في المغازي.

وهذا التنازل عن تمام التوثيق في رواية المغازي مستفيض في كلامهم، فعن (أحمد بن حنبل وذكر محمد بن إسحاق فقال: أما في المغازي وأشباهه فيكتب وأما في الحلال والحرام فيحتاج إلى مثل هذا – ومد يده وضم أصابعه –).

وقال يحيي بن معين في زياد البكائي: (ليس حديثه بشيء، وكان عندي في المغازي لا بأس به).

ـــ وقد أدى هذا التساهل في جودة الرجال إلى كثرة الرواية عن المتروكين والوضاعين في السير والمغازي، والتفسير، ونحوهما مما يُتساهل فيه.

فقد روى الطبري عن محمد بن حميد الرازي، وهو متهم.

ورُوى عن كثير ممن هم في مثل حاله، أو أمثل منه قليلًا.

منهج العلماء في تطبيق قواعد التحديث على مرويات السيرة الضعيفة:

قال الدكتور أكرم ضياء العمري: (المطلوب اعتماد الروايات الصحيحة وتقديمها ثم الحسنة ثم ما يعتضد من الضعيف لبناء الصورة التاريخية لأحداث المجتمع الإسلامي في عصر صدر الإسلام .... وعند التعارض يقدم الأقوى دائماً ... أما الروايات الضعيفة التي لا تقوى أو تعتضد فيمكن الإفادة منها في إكمال الفراغ الذي لا تسده الروايات الصحيحة والحسنة على ألا تتعلق بجانب عقدي أو شرعي، لأن القاعدة "التشدد فيما يتعلق بالعقيدة أو الشريعة").

وقال: (وينبغي الانتباه إلى أن الانتقاء عندما يتم وفق قواعد صارمة، فإنه يدع مجالاً لتفلت العديد من النصوص التاريخية التي يمكن التعامل معها وفق معايير أقل صرامة، ومن ثم فإن قراءة نصوص الواقدي وفق منهج النقد التاريخي تتيح الفرصة لإضافات أخرى لمادة السيرة، وهذا ينطبق على الروايات التي أوردها ابن إسحق دون إسناد، كما ينطبق على روايات ابن سعد التي نقلها عن ابن الكلبي ...

إن هؤلاء الرجال المتخصصين في فن السيرة قد عوملوا من قبل النقاد القدامى بتساهل كبير بغية الإفادة من رصيدهم التاريخي الهائل.

إن الأمور المتفق عليها بين هؤلاء الإخباريين يمكن أن تحتل مكانها في الدراسات التاريخية ما لم تتعلق بالعقيدة أو الشريعة).

وبعد، فأصحاب مدرسة السيرة والتاريخ هم جماعة من المحدثين الذين نقلوا السيرة بأسانيد على طريقة المحدثين، فيها بعض التساهل الذي اقتضاه طبيعة علم السير والمغازي، ولم يتأثروا بما تأثر به أصحاب المدارس التي ذُكرت قبلهم من علوم أهل الكتاب، ونصوص لكتب السابقة، وصرفت عنايتهم إلى السيرة، وزمن النبوة، وهم أكثر الناس تأثيراً حسنًا في تدوين السنة، حيث أكملوا صورة أحداث زمن النبوة المبارك.

رابعًا: (مدرسة أصحاب التاريخ الصرف:

يغلب على أصحاب هذه المدرسة المنهج التاريخي في التعامل مع نصوص السيرة النبوية، رواية ودراية، من حيث الأسانيد، و التساهل في اختيار المصادر، و تنويعها، وظهور النزعات المختلفة، وبناء هيكل الكتب على الحوليات، وغير ذلك.

ومن أشهر المصنفين الأوفياء لنهج هذه المدرسة: ابن قتيبة ٢٨٠ هـــ، في كتاب "المعارف"، والدينوري ٢٨٢ هـــ، في "الأخبار الطوال "، واليعقوبي (كان حياً ٢٩٢ هـــ)، في "تاريخه"، والمسعودي ٣٤٦ هـــ ، في "مروج الذهب ").

ملاحظات على منهج علماء مدرسة التاريخ.

ـــ أئمة هذه المدرسة معظمهم متأخر عن زمن علماء السير الذين دونوها بأسانيدهم، لذلك انحصر جهدهم في جمع مرويات السابقين، دون البحث عن ثبوتها، وحذف الأسانيد، وسوقها في مساق واحد، مع الإحالة على مؤلفيها مثل ابن إسحاق، والكلبي، وابن هشام، وغيرهم.

ومن ذلك فِعْل اليعقوبي، حيث أشار إلى أسانيده في مقدمة الجزء الثاني، حيث قال: (وكان ممن روينا عنه في هذا الكتاب:

- إسحاق بن سليمان بن علي الهاشمي عن أشياخ بني هاشم.
- أبو البختري وهب بن وهب القرشي عن جعفر بن محمد وغيره من رجاله.

- أبان بن عثمان عن جعفر بن محمد.
- محمد بن عمر الواقدي عن موسى بن عقبة وغيره من رجاله.
- عبد الملك بن هشام عن زياد بن عبد الله البكائي عن محمد بن إسحاق المطلبي.
- أبو حسان الزيادي عن أبي المنذر الكلبي وغيره ورجاله.
- عيسى بن يزيد بن دأب.
- الهيثم بن عدي الطائي عن عبد الله بن عباس الهمداني.
- محمد بن كثير القرشي عن أبي صالح وغيره من رجاله.
- علي بن محمد بن عبد الله بن أبي سيف المدائني.
- أبو معشر السندي.

ـــ محمد بن موسى الخوارزمي المنجم).

أهمية دراسة السيرة وفق قواعد المحدثين:

تعرض الدكتور أكرم ضياء العمري لهذا الجانب فقال:

1- زيادة اليقين بصحة معلوماتنا عن سيرة النبي ﷺ التي تقدمها كتب السيرة المعتمدة وخاصة سيرة ابن إسحاق.

وهذا من رحمة الله بعباده أن حفظ لهم سيرة نبيه ليتمكنوا من الاقتداء به.

2 - إضافة معلومات تكمل جوانب حياة الرسول ﷺ الشاملة لأمور الدين والدنيا، وهذه الإضافات التي تقدمها كتب الحديث مهمة لأن كتب التاريخ والسيرة المختصة اقتصرت على المغازي دون تفاصيل النواحي الاجتماعية والاقتصادية والإدارية في عصر السيرة.

3 – توضيح بعض الجوانب التي اختلف فيها المؤرخون والمحدثون، مثلاً "غزوة بني المصطلق" يذكر البخاري في صحيحه أن الرسول ﷺ داهمهم على غرة أما كتب السيرة فتذكر أنه أنذرهم وأنهم تأهبوا لقتاله وقاتلوه على ماء المريسيع.

ففي مثل هذا الحال نحتاج إلى فهم موقف الإسلام من إنذار العدو وسوف نطالع ثلاثة آراء للعلماء:

الأول: يقول بعدم الوجوب مطلقاً وهو رأي حكاه المازري والقاضي عياض.

الثاني: يقول بالوجوب مطلقاً. وإلى هذا الرأي ذهب الإمام مالك وآخرون.

الثالث: يقول بالوجوب سنة لمن لم تبلغهم الدعوة وعدم الوجوب بالسنة لمن بلغتهم. وإلى هذا الرأي ذهب الأئمة أبو حنيفة والشافعي وأحمد وأتباعهم وهو الراجح.

وبما أن بني المصطلق ممن بلغتهم الدعوة فإن رواية الإمام البخاري في مهاجمة الرسول ﷺ لبني المصطلق على غرة منسجمة مع هذا الرأي الراجح، ولا داعي إلى ترجيح رواية ابن إسحاق وبقية كتاب السيرة عليها بحجة أنها أكمل وأن رواية البخاري تخالف النص القرآني: وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْخَآئِنِينَ ﴿٥٨﴾

[الأنفال: ٥٨].

4 – التعديل في بعض الموضوعات المتعلقة بالسيرة والتي لم تهضمها الدراسات المعاصرة المعتمدة على كتب السيرة والتواريخ فقط مثلاً "نظام المؤاخاة" و"الوثيقة التي كتبها النبي ﷺ كدستور للمدينة أول الهجرة" .... .

ولكن ينبغي أن لا نبالغ في حجم التعديل الذي سيحدث في صورة السيرة كما تظهر عند كتاب السيرة القدامى وكما عرفها المسلمون في خلال الأربعة عشر قرناً الماضية، فإن الدراسة والمقارنة تكشف عن التطابق بين كتب الحديث وكتب السيرة في كثير من الأسس والتفاصيل معاً، وهذا من حفظ الله تعالى لسيرة نبيه ﷺ لتبقى مناراً يقتدي بها المسلمون في كل عصر ومصر.

فكان أن هيأ لها جهابذة المحدثين من طبقة التابعين وتلاميذهم لكتابتها في وقت مبكر مستقين أخبارها من الصحابة الذين كانوا شهود عيان ومشاركين في الأحداث، فلم يقع انقطاع بين الأحداث والتدوين يؤدي إلى الضياع أو التحريف أو التهويل، وعندما نستعرض أصحاب كتب السيرة نجد معظمهم من المحدثين وليسوا من الأدباء أو القصاصين ولذلك أهميته، فهم معروفون بالتوثيق، ولهم مناهج نقدية واضحة. وأساليبهم جدية بعيدة عن المبالغة والحشو والخيال.

5 - بيان أن علماء المسلمين حرصوا على جمع كل ما ورد عن رسول الله ﷺ من أحاديث وأخبار سيرته سواء كانت -في رأيهم- صحيحة أو مختلفة، وأحياناً ضُم النوعان من الروايات في كتاب واحد، مع البيان الصريح لحال الرواية من الصحة أو الضعف، أو البيان الضمني لذلك بذكر السند الذي يحتوي على اسم الراوي المتهم.

وأحياناً أخرى يضم الكتاب الأخبار الصحيحة فقط كما هو شأن صحيحي البخاري ومسلم، في حين ضمت بعض المؤلفات الأخبار الواهية والموضوعة فقط مثل العلل المتناهية للدارقطني، واللآلئ المصنوعة للسيوطي وتتريه الشريعة لابن عراق.

إن الحرص على جمع الصحيح والموضوع ينفي أن يكون المسلمون قد حجبوا بعض أخبار سيرة النبي ﷺ. بل إن القرآن أشار إلى اتهامات المشركين للرسول ﷺ وشبههم فكان أحياناً المصدر الوحيد للتعرف على وجهة نظر خصوم الإسلام).